تحرك عاجل

الإفراج عن امرأة عابرة جنسيًا

في 15 يوليو/تموز 2019، أمرت نيابة أمن الدولة، بالإفراج عن مدافعة حقوق الإنسان العابرة جنسيًا، مَلَك الكاشف، التي تبلغ من العمر 19 عامًا، بعد حبسها احتياطيا لأكثر من 120 يومًا منذ اعتقالها. واعتقلها ضباط جهاز الأمن الوطني، في 6 مارس/آذار 2019، بمحل إقامة أسرتها في الجيزة. وأتى اعتقال مَلَك في إطار حملة اعتقالات واسعة شُنَت عقب وقوع حادث حريق في محطة القطار الرئيسية بالقاهرة، في 27 فبراير/شباط 2019، مما أسفر عن مقتل 25 شخصًا.

لا حاجة إلى المزيد من المناشدات. وجزيل الشكر لمن أرسل المناشدات.

في 15 يوليو/تموز 2019، أُفرج عن مَلَك الكاشف، مدافعة حقوق الإنسان العابرة جنسيًا التي تبلغ من العمر 19 عامًا، بناءً على أمر نيابة أمن الدولة، بعد حبسها احتياطيًا لأكثر من 120 يومًا. ووفقًا لما ذكره محاميها، فإن من المُستبعد أن تواصل السلطات القضائية ملاحقتها، رغم عدم إسقاط التهم الموجهة ضدها.

ومَلَك الكاشف مدافعة عن حقوق الإنسان عابرة جنسيًا تبلغ من العمر 19 عامًا، وكانت تُحتجَز تعسفيًا قيد الحبس الانفرادي بسجن طرة "عنبر الزراعة" للرجال. واقتادها ضباط جهاز الأمن الوطني، في 6 مارس/آذار 2019، من محل إقامة أسرتها بالجيزة؛ على خلفية منشورات لها على شبكة الإنترنت دعت فيها إلى تنظيم مظاهرات احتجاجية، عقب حادث حريق وقع في محطة قطار رمسيس بالقاهرة في 27 فبراير/شباط 2019. ووُجهت إلى مَلَك تهمتان ملفقتان هما: "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها" و"استخدام حساب على وسائل التواصل الاجتماعي للإخلال بالنظام العام" في قضية رقم 1739 لعام 2018. كما اعتُقلت إلى جانب 35 شخصًا على الأقل.

وذكر محامي مَلَك أنها خضعت، في 10 مارس/آذار 2019، لفحص شرجي بالإكراه بأحد المستشفيات الحكومية، حيث تعرضت أيضًا لصنوف أخرى من الاعتداء الجنسي على أيدي أفراد الطاقم الطبي في

المستشفى. وتُشكل هذه الأعمال ضرباً من ضروب التعذيب وغيره من المعاملة السيئة التي تنتهك "اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لحقوق الإنسان"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"؛ إذ أن مصر تشكل دولة طرف في هذه المعاهدات الثلاث.

وكانت تساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق البالغ إزاء أن استمرار احتجاز مَلَك بسجنٍ للرجال كان يعرّضها للمزيد من المضايقة والاعتداء الجنسي والاغتصاب من جانب السلطات المُنفذة لاعتقالها أو النزلاء الآخرين معها. ورفعت مَلَك دعوى قضائية لدى إحدى المحاكم الإدارية، بعد الإفراج عنها، طلبت فيها من إلى وزارة الداخلية توفير منشآت منفصلة داخل السجون وأقسام الشرطة للمحتجزين العابرين جنسيًا، الذين يخضعون لعلاج إعادة تحديد نوع الجنس. وتقرر انعقاد الجلسة الأولى للنظر في الدعوى في 17 أبريل/نيسان 2020.

ووقَّع المؤازرون حول العالم مناشدات للسلطات المصرية، وبعثوا برسائل إليها، داعين إياها إلى الإفراج عن مَلَك الكاشف فوراً ودون شرطٍ أو قيد. كما بعثوا برسائل إلى مَلَك عن طريق محاميها. وأعربت مَلَك عن شكرها لمنظمة العفو، فور الإفراج عنها، قائلة: "إن الجهود التي بذلتها منظمة العفو الدولية من أجلي، بتنظيمها حملات للإفراج عني ودعمها لي ودفاعها عني حينما اعتقلتني السلطات المصرية، أمرٌ مشجع ومطمئِن. وأرى أننا كسبنا صوتاً ومناصراً جديداً لقضايا مجتمع الميم، وهذا الصوت كان دعمكم، الذي يُعد خطوة مهمة في كفاحنا". وأضافت: "شكراً لكم ودمتم صوتاً ومنبراً لنا".

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: مَلَك الكاشف (صيغ المؤنث)

هذا التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 43/19

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/0168/2019/en/

Field Co